الأمم المتحدة

A/C.2/56/4

الجمعية العامة

Distr.: General
21 November 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة والتنمية

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

يشرفني، بصفتي رئيسا لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، أن أحيل إليكم طيه البيان الوزاري المعتمد خلال الاجتماع الوزاري الثاني لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ في نيويورك (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٥ (أ) من جدول الأعمال.

(توقيع) ألونكيو كيتيخون
الممثل الدائم، السفير
رئيس مجموعة البلدان النامية غير الساحلية

231101 231101 01-65266 (A)
0165266

مرفق الرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لدى الأمم المتحدة

بيان صادر عن الاجتماع الوزاري الثاني لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، نيويورك)

نحن وزراء مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، قد اجتمعنا في مقر الأمم المتحدة خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١،

إذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي يقر بالاحتياجات والمشاكل الخاصة التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ويحث المانحين الثنائيين والمتعددة الأطراف على حد سواء على زيادة المساعدات المالية والتقنية المقدمة إلى هذه الفئة من البلدان لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة ولمساعدتها في التغلب على العوائق الجغرافية من خلال تحسين نظم النقل العابر فيها (الفقرة ١٨)،

وإذ نشير أيضا إلى البيان الوزاري الذي أقره الاجتماع الوزاري السنوي الأول لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ في نيويورك (A/C.2/55/2، المرفق)، الذي أرسي لعقد اجتماع وزاري سنوي لمجموعة البلدان النامية غير الساحلية،

وقد قيمنا التقدم المحرز في مجال تنفيذ بعض الإجراءات المحددة المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والإطار العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبين جماعة المانحين (TD/B/42 (1)/11-TD/B/LDC/AC.1/7، المرفق الأول)، نعلن رسميا مايلي:

١ - نؤكد مجددا التزامنا باتباع نهج جماعي وبناء في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المعنية لتعزيز وحماية مصالحنا المشتركة، لا سيما إيجاد منافذ للعبور بحرية ودون عوائق لجميع وسائل النقل، وإقامة نظم فعالة للنقل العابر، وسنواصل أيضا السعي إلى تعزيز تعاون دولي وإقليمي حقيقي من أجل التنمية المستدامة والاندماج الفعال لبلداننا في الاقتصاد العالمي؛

٢ - ونؤكد من جديد أنه بين البلدان النامية، تعد البلدان النامية غير الساحلية بصورة عامة أضعف مجموعة، حيث تسجل فيها أدنى معدلات النمو، وتعتمد اعتمادا شديدا على عدد محدود جدا من السلع الأساسية للحصول على إيرادات تصديرية؛ وقياسا إلى بلدان أخرى، تفتقر البلدان النامية غير الساحلية إلى منفذ إلى البحر ومنه، فضلا عن الموارد

البحرية. وإن كون هذه البلدان غير ساحلية بالإضافة إلى بُعدها وعزلتها عن أهم الأسواق العالمية يفرض قيودا شديدة على جهود التنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي تبذلها بلداننا بوجه عام؛

٣ – ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تعاني من ارتفاع تكاليف النقل بسبب العوائق الجغرافية المترافقة مع عدم وجود مرافق أساسية ملائمة، ومعابر حدودية إضافية، واعتمادها على سياسات النقل والتعرفة الجمركية التي تضعها البلدان العابرة المجاورة فضلا عن ضعف أنظمتها الإدارية والإجرائية والتنظيمية والمؤسسية. وإن ارتفاع تكاليف النقل هذه يقوض من قدرتنا على المنافسة في الأسواق الدولية؛

٤ – وإزاء ذلك فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء ازدياد تهميش البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، لذلك لم تتمكن بلداننا من الاستفادة التامة من فرص التجارة والاستثمار الجديدة التي تتيحها عمليات تحرير التجارة والعولمة؛

٥ – ونؤيد الاستنتاجات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الذي عقد في نيويورك من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، التي تضم تدابير عملية المنحى ترمي إلى التطرق بشكل ملائم إلى مسائل تجارة العبور المتعددة الأوجه؛

٦ – ونرى أن أهم إنجاز حققه الاجتماع الخامس للخبراء الحكوميين القرار الذي اتخذه عملا بالقرار ١٩٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، المتمثل في التوصية بعقد اجتماع وزاري دولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة وممثلي المؤسسات المالية والإنمائية في كازاخستان في عام ٢٠٠٣. ونرى بصدق شديد بأن الاجتماع الوزاري الدولي سيتيح فرصة تاريخية للبلدان النامية غير الساحلية للاتفاق على سبل ووسائل من شأنها أن تعزز نموها وأن تدمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق إعادة تنشيط شراكاتها والترتيبات التعاونية مع جيرانها من بلدان العبور، وعن طريق قيام البلدان النامية غير الساحلية بوضع نظم نقل عبور فعالة، اللازمة لوقف تهميشها في الاقتصاد العالمي وعكس ذلك. ونكرر دعوتنا إلى جميع البلدان وأصحاب المصلحة ذوي الصلة بأن تعلق أكبر قدر من الأهمية والاستعجال على هذا الحدث. ونرحب ونقدر العرض السخي الذي تقدمت به حكومة كازاخستان لاستضافة الاجتماع الوزاري الدولي؛

٧ – ومن المهام الهامة التي تقع على عاتق الاجتماع الوزاري استعراض تنفيذ إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر

النامية وبين الجهات المانحة واعتماد خطة عمل للتعاون في مجال النقل العابر. وينبغي أن تتصدى خطة العمل إلى المشاكل والاحتياجات الخاصة المتعلقة بالبلدان النامية غير الساحلية بطريقة شمولية، ومراعاة البعد الإنمائي، والبنى التحتية الملائمة، ومنفذ عبور حر وبدون عوائق، والجوانب المتعلقة بالسياسات والجوانب القانونية والإجرائية والمؤسسية؛

٨ - ونشدد على أن مصداقية الاجتماع الوزاري الدولي ونتائجه ذات المنحى العملي ستكمن بشكل كبير في نوعية التحضيرات له. إذ ينبغي أن يستند الإعداد للاجتماع الوزاري الدولي إلى أعمال موضوعية ومداولات جادة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وإلى مشاركة جميع الجهات ذات المصلحة، بما فيها القطاع الخاص والمنظمات المهنية والإقليمية والدولية. وينبغي للاجتماع أن يستفيد من تجارب التعاون الوطنية والثنائية الأطراف ودون الإقليمية والعالمية في مجال تجارة العبور والدروس المستفادة من المؤتمرات العالمية. ولهذا الغرض، ينبغي أن تعقد الاجتماعات دون الإقليمية كجزء من العملية التحضيرية للاجتماع الوزاري، لتبادل الآراء والتوصل إلى توافق في الآراء حول البعد دون الإقليمي في مجال التعاون في النقل العابر ومجالات العمل ذات الأولوية. ويجب استخدام نتائج الاجتماعات دون الإقليمية، ونتائج الاجتماعات الخمسة المتعاقبة للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية كمدخلات موضوعية من أجل إعداد الوثائق لاجتماع كبار المسؤولين. وينبغي عقد اجتماع كبار المسؤولين من أجل الإعداد الموضوعي للاجتماع الوزاري الدولي؛

٩ - ونحث شركاءنا في التنمية، والمؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات المهنية ذات الصلة، على اتخاذ خطوات ملائمة لكفالة إعداد الاجتماع الوزاري الدولي على نحو ملائم. وندعوها أيضا إلى المشاركة الفعالة في العملية التحضيرية، ودعم البلدان النامية غير الساحلية في قيامها بالإعداد للاجتماع الوزاري الدولي نفسه ومشاركتها فيه؛

١٠ - ونشدد على ضرورة التطرق إلى المشكلات والاحتياجات الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية ومسألة تحسين قدرتها على المنافسة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بهدف توجيه الاهتمام الدولي ودعمه لصالح البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي لمنظمة التجارة العالمية أن تولي اهتماما ملائما بالمشاكل الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في نظام التجارة الدولي نتيجة لموقعها الجغرافي غير الجيد وما يسفر عنه من ضعف اقتصادي. وإن هذا العائق الجغرافي يفرض عليها تكاليف باهظة في عقد صفقات تجارية. إذ يعتبر ارتفاع تكاليف النقل والإمداد التجاريين بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية عائقا

أكبر مما تشكله التعرفة الجمركية. لذلك، فإننا نعتبر أن التدابير الفعالة لتيسير التجارة أمرا ضروريا ومفيدا. ونحث أمانة منظمة التجارة العالمية على أن تولي الأولوية في توجيه اهتمامها إلى البلدان النامية غير الساحلية في أعمالها الاستقصائية والتحليلية المتعلقة بتبسيط إجراءات التجارة بغية تقييم مجال قواعد منظمة التجارة العالمية في هذا المجال. وندعو أيضا جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى تسهيل دخول البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية، واعتبار وضع هذه البلدان الضعيف وعدم قدرتها على الإيفاء بالشروط؛

١١ - ونعلّق أهمية كبيرة على عملية التمويل من أجل التنمية. وينبغي للعملية التحضيرية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية نفسه، الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتري بالمكسيك، أن يتطرقا بشكل ملائم إلى جميع جوانب تمويل التنمية على نحو مستدام وشمولي، وأن يؤدي ذلك لأن يصبح مثالا جديدا لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية. ويجب على المؤتمر، خلال تطرقه إلى جميع جوانب تمويل التنمية، أن يأخذ في الاعتبار المشاكل والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية؛

١٢ - وينبغي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والعملية التحضيرية التابعة له أن يتيحا الفرصة لتقييم الإنجازات وجوانب القصور في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تقييما شاملا. وفي هذا الصدد، نرى أنه لكي يكون لمؤتمر القمة العالمي تأثير سياسي خاص على تعزيز توافق الآراء الدولي حول التنمية المستدامة في السنوات القادمة، ينبغي إيجاد فرص للتخفيف من الضغط على أكثر بلدان العالم ضعفا وتهميشا، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، لمساعدتها في جني ثمار العولمة وكفالة تنمية مستدامة؛

١٣ - ونشيد بمواصلة مساهمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في صياغة سياسات وتدابير دولية تتناول المشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية؛

١٤ - ونحث أمين عام الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي واللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة، على الإعداد الفعال للاجتماع الوزاري الدولي. وفي هذا السياق، نحث أيضا الأمين العام على أن يخصص موارد ملائمة لهذا البرنامج لصالح البلدان النامية غير الساحلية.